

الاتفاقية المتعلقة

بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية

المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية

الاجتماع الثالث

نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010

البند 3 من جدول الأعمال

التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010

إشراك قطاع الأعمال

مشروع توصية مقدم من الرئيس

يوصي الفريق العامل لاستعراض الاتفاقية في اجتماعه الثالث بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر مقرا على النسق التالي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يلاحظ أهمية قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك ما يتعلق باستدامة قطاع الأعمال والقطاع الخاص،

وإذ يلاحظ أيضاً التقدم المحرز في إشراك قطاع الأعمال والقطاع الخاص لإدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار، وفقاً للهدف 4-4 من الخطة الإستراتيجية المتعلقة بالفترة 2002-2010،

وإذ يدرك الحاجة إلى إدماج شواغل التنوع البيولوجي في مبادرات وعمليات القطاع الخاص القائمة والناشئة،

وإذ يؤكد على أهمية وقدرات مؤسسات القطاع الخاص، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي كمصدر لعمليات قطاع الأعمال في المستقبل، وكشرط لوجود فرص تجارية وأسواق جديدة،

وإذ يسلم بأهمية الاستفادة من قدرات قطاع الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص،

وإذ يسلم بالدور الهام للحكومات في تهيئة بيئة تمكينية مودية إلى إدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك من خلال التنظيم، من خلال الامتثال للتنظيم، ومن خلال التدابير الحافزة،

لنقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخياً،
طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المنديبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

وإذ يسلم أيضا بأهمية تحقيق توازن بين النهج الأخلاقية، والعلمية، والاقتصادية لمواجهة التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي،

وإذ يقدر التنظيم الناجح للمؤتمر الثالث للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال لعام 2010، المعقد في جاكارتا،

وإذ يرحب بندوة قطاع الأعمال العالمي للتنوع البيولوجي التي تنظم في لندن في تموز/يوليو 2010،

وإذ يلاحظ الدور المحتمل للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين، في التأثير على ممارسات قطاع الأعمال، وتيسير تعديل سلوك المستهلكين وكذلك التوقعات الاجتماعية،

وإذ يستكمل الأنشطة والمبادرات القائمة بموجب الاتفاقية ذات الصلة بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وكذلك تلك المتعلقة بكيانات أخرى، مثل القطاع الخاص نفسه،

وإذ يلاحظ أهمية النتائج والتوصيات الصادرة عن الأعمال الجارية ذات الصلة بشأن قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، مثل ما يصدر عن مبادرة الاقتصاد الأخضر التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التقارير المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، من أجل إجراء المزيد من التحليل لهذه المسألة، ومن أجل زيادة تطوير الفهم المشترك، ومن أجل تحسين وتعزيز الاتصال مع القطاع الخاص وكذلك مع مجتمع قطاع الأعمال،

وإذ يسلم بصلة التطورات الحالية وإجراءات العمل المتخذة في إطار مختلف المنتديات، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل مبادرة النمو الأخضر التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وموضوع الاقتصاد الأخضر المقترح لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 بشأن التنمية المستدامة، وعملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمدعومة من أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة التجارة البيولوجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك المبادرات القائمة التي من شأنها تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتخضير سلاسل التوريد،

وإذ يسلم بإمكانية إدماج أهداف التنوع البيولوجي في مبادرات التنمية الخضراء الجديدة الناشئة والحاجة إلى القيام بذلك،

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى إقامة حوار بين الأطراف، وممثلي قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، على المستويين الوطني والدولي على حد سواء،

(أ) إلى تشجيع وجود بيئة للسياسات العامة تسمح بإشراك القطاع الخاص وتعميم التنوع البيولوجي في إستراتيجيات وقرارات شركات القطاع الخاص بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

(ب) إلى إعداد مبادئ لإدماج التنوع البيولوجي في ممارسات قطاع الأعمال، والتي تأخذ في الحسبان التطورات القائمة في إطار مختلف المنديات، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مثل برنامج قطاع الأعمال وتعويزات التنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة التجارة البيولوجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة نيبون كيدانرين، ومبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، التي شرع فيها خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، والاتفاق على العمل نحو تحديد قواعد/معايير عالمية لأداء الشركات تتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام، مع مراعاة مختلف أنواع التنوع البيولوجي ومختلف أنواع الأنشطة التي تدعم الامتثال للقواعد والتنظيمات الحكومية، إذا وجدت؛

(د) إلى دعم إقامة مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والسعي نحو إقامة شراكة عالمية بشأن الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي من خلال دعوة المبادرات الجارية وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين إلى أن يكونوا جزءاً من مبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي؛

(و) إلى إعداد أنشطة وطنية تعزز وتيسر تعميم التنوع البيولوجي من قبل قطاع الأعمال، مثلاً من خلال المبادرات الحافزة الملائمة والإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وكذلك التقارير الوطنية والإبلاغ عنها؛

(ز) إلى تشجيع تقاسم الدروس المستفادة بين قطاع الأعمال والمؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واعتمادها؛

(ح) إلى إجراء حوار مستمر مع مجتمع قطاع الأعمال فيما يتعلق بإدماج شواغل التنوع البيولوجي في إستراتيجيات الشركات وصنع القرار؛

(ط) إلى تشجيع إشراك قطاع الأعمال مثل أصحاب المصلحة في أي تنقيح وتنفيذ في المستقبل للإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

2- يشجع قطاع الأعمال والقطاع الخاص:

- (أ) على المساهمة في تنفيذ الإتفاقية بالإضافة إلى خططها الاستراتيجية (2011-2020) وأهدافها، بما في ذلك عن طريق استخدام الاتفاقية وخططها الاستراتيجية (2011-2020) كنقطة مرجعية لتعريف أهداف ملموسة وقابلة للقياس في مجال التنوع البيولوجي بالنسبة إلى العمليات التي يقوم بها؛
- (ج) على تقييم الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك النظر في المخاطر والفرص ذات الصلة، والكيفية التي قد يؤثر بها على الوصول إلى الأسواق، وعلى العلامة التجارية والسمعة، والحصول على تراخيص العمل والتمويل، ووضع وتطبيق العمليات وأساليب الإنتاج التي من شأنها التقليل من الآثار السلبية وتجنبها؛
- (د) على دراسة أفضل الممارسات المتاحة ضمن الصناعات ذات الصلة والنظر في الكيفية التي يمكن بها حشد مهارات وخبرات وأوجه تأثير محددة لإحداث التغيير؛
- (هـ) على اعتماد التزامات واضحة وملموسة لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛
- (و) على استخدام معايير أو مؤشرات واضحة وقابلة للقياس كوسيلة لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات بطريقة شفافة؛
- (ز) على دعم الجهود المبذولة على نطاق أوسع من أجل تعزيز إشراك قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية وخططها الاستراتيجية الجديدة، مثل مبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التي شرع فيها في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، وميثاق جاكرتا، كخطوة لإبراز التزامها بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛
- (ح) على إقامة حوار متواصل مع الحكومات بشأن أفضل السبل الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، والحفاظ على هذا الحوار؛
- 3- *يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، وبالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، الاضطلاع بما يلي:*

- (أ) تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي عن طريق تيسير عقد منتدى للحوار فيما بين الأطراف والحكومات الأخرى وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، مع التركيز بوجه خاص على المستوى العالمي؛
- (ب) جمع معلومات بشأن الأدوات القائمة التي من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار، مثل، من بين أمور أخرى، مبادئ عمل قطاع الأعمال من أجل حفظ التنوع البيولوجي، ومؤشرات فعالية الحفظ، ومنهجيات/تقنيات/أدوات تقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، التي من شأنها تحليل

فعالية هذه الأدوات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، وإتاحة هذا التجميع وهذا التحليل أمام مراكز الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ومن خلال وسائل أخرى؛

(ج) تشجيع تطوير وتطبيق الأدوات والآليات التي من شأنها زيادة تيسير سبل تشجيع قطاع الأعمال على إدماج شواغل التنوع البيولوجي في أعماله، مثل الأنشطة المتمشية والمتجانسة مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى، والمتمثلة في إصدار الشهادات، والتحقق، وتقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والتدابير الحافزة، والتعويضات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك؛

(د) نشر أدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ومن خلال وسائل أخرى؛

(هـ) وضع برامج من أجل الحصول على اعتراف المستهلكين والعملاء بأنشطة قطاع الأعمال المتعلقة بإشراك القطاع الخاص ودعمهم لها على نطاق واسع، مثل وضع شعارات ملائمة على الصعيد العالمي بحيث يمكن استخدامها من طرف قطاع الأعمال الداعم لأهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

المرفق

ميثاق جاكرتا

نحن، المشاركون في المؤتمر الثالث للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال لعام 2010، المعقود في جاكرتا من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2009،

إذ نشعر بقلق بالغ إزاء بقاء مرونة النظم الإيكولوجية وقدرتها على التكيف تحت تهديد خطير في جميع أنحاء العالم، ونلاحظ أن تغير المناخ يمثل تهديداً ويتطلب بذل جهود موجهة لحماية التنوع البيولوجي،

وإذ نشدد على أن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، جنباً إلى جنب مع استعادة النظم الإيكولوجية، يوفر فرصاً تجارية أكبر ويعالج في الوقت نفسه تغير المناخ من خلال صكوك مثل تلك المتعلقة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها المنفذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ نشدد على الحاجة إلى إدراج مخاطر وإمكانيات التنوع البيولوجي في إستراتيجيات قطاع الأعمال وتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في سياسات وممارسات قطاع الأعمال،
وإذ ندرك الأعمال الجارية المشار إليها في دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابعة لليونيب والتي عرضت في مؤتمر جاكرتا،

وإذ نسلم بالتقدم المحرز على مدار العقد السابق في إدراج حفظ التنوع البيولوجي في إستراتيجيات قطاع الأعمال ونثني على الشركات التي أبدت التزامها وأظهرت ريادتها في هذا الصدد،
وإذ نلاحظ الأهمية الحاسمة للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في ناغويا، اليابان، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وهدفه المتمثل في وضع جدول أعمال عالمي للعمل خلال العقد القادم،

اتفقنا على ما يلي:

1- هناك حاجة إلى أن تنعكس قيمة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بصورة أفضل في النماذج والسياسات الاقتصادية، مع مراعاة أن الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية هي مصدر لعمليات تجارية في المستقبل ومن الشروط اللازمة لوجود فرص تجارية وأسواق جديدة؛

2- هناك حاجة إلى تعزيز تعميم التنوع البيولوجي في احتياجات قطاع الأعمال من خلال إجراءات طوعية للشركات فضلاً عن سياسات ونهج تمكينية موجهة نحو الأسواق مثل آلية التنمية الخضراء، والمعايير الدولية ونظم إصدار الشهادات والمبادرات ذات الصلة. وفي هذا السياق، يمكن أن

تلعب الشركات المملوكة للدولة دوراً ريادياً في دعم الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق إدراج التنوع البيولوجي في عملياتها وسياسات الشراء الخاصة بها؛

3- إن إدراج التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال يمكن أن يسهم أيضاً في الحد من الفقر والتنمية المستدامة وخاصة من خلال أعمال مشتركة مع المجتمعات الأصلية والمحلية؛

4- إن مفهوم عدم وجود صافي فقدان في التنوع البيولوجي ووجود صافي أثر إيجابي، المشار إليه في برنامج قطاع الأعمال وتعبؤات التنوع البيولوجي، هو إطار عملي لتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؛

5- هناك حاجة إلى تحسين كمية، وجودة، وتوافر بيانات التنوع البيولوجي لتيسير صنع القرار من قبل قطاع الأعمال وإلى إجراءات لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

6- هناك حاجة إلى توعية وتعليم المستهلكين والمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التنوع البيولوجي؛

7- توسيع نطاق الابتكارات القائمة وتشجيع أفضل الممارسات الجيدة والأدوات وما إلى ذلك، بشأن خطة شاملة لبناء القدرات موجهة نحو تحسين الكفاءة في صنع القرارات الحاسمة واتخاذها، تستهدف جميع أصحاب المصلحة؛

8- دعم إنشاء إطار حكومي دولي للعلوم والسياسات العامة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كي يلعب دوراً هاماً في ضمان أن يصبح ويظل التنوع البيولوجي مسألة ذات أولوية لصانعي القرارات في القطاعين العام والخاص؛

9- من الضروري العمل معاً لتهيئة بيئة للسياسات العامة تشجع على زيادة إشراك القطاع العام وتعميم التنوع البيولوجي في إستراتيجيات الشركات وعمليات صنع القرار لتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي والتزام الحكومات نفسها بإدخال التعاقد المستدام في سياسات الشراء الخاصة بها، مما يؤدي إلى إظهار ريادتها عن طريق هذا المثال؛

10- *إستراتيجية لتحقيق تقدم في جدول أعمال قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لعام 2020*، تركز بصفة خاصة على توسيع نطاق النهج الناجحة لتعميم التنوع البيولوجي في عمليات قطاع الأعمال، وتنسجم بالتطلعية والفعالية كما ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر، المقرر عقده في أيشي-ناغويا، اليابان، في أكتوبر/تشرين الأول 2010؛

11- أن تحسين التزام وريادة القطاع الخاص سيكون حيوياً لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للاتفاقية للفترة 2011-2020 فضلاً عن أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010؛

- 12- الاستناد إلى خبرات المؤتمرات الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى منتدى عالمي متعدد القطاعات بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي لتشجيع الحوار والشراكة بين الأطراف، وممثلي القطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتشجيع تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وخطتها الإستراتيجية الجديدة؛
- 13- يمكن عقد المنتدى العالمي الأول بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- 14- تشجيع شركات الأعمال على أن تعرب عن التزامها بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق تأييد ميثاق جاكرتا بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمشاركة بفعالية في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وسيوفر اليوم الدولي لقطاع الأعمال والنظم الإيكولوجية، المقرر تنظيمه بالتزامن مع المؤتمر في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، والذي يشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمجلس العالمي لقطاع الأعمال للتنمية المستدامة ولجنة نيبون كيدانزين بدعم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، فرصة كبيرة لإشراك قطاع الأعمال في دعم الأهداف الأساسية للاتفاقية؛
- 15- توجيه الشكر إلى شعب وحكومة إندونيسيا على استضافة المؤتمر الثالث لقطاع الأعمال وتحديات التنوع البيولوجي لعام 2010.

جاكرتا، 2 ديسمبر/كانون الأول 2009
